أمريكا واليابان وكوريا الجنوبية تبدأ تدريباً على تعقب الصواريخ

سول وباريس تتفقان على تشديد العقوبات ضد بيونغ يانغ

عواصم – «وكالات»: عقد وزيرا خارجية كوريا الجنوبية وفرنسا محادثات أمس الثلاثاء، حول قضية نزع السلاح النووي.

وخلال المباحثات، تبادلت وزيرة الخارجية الكورية الجنوبية كانغ كيونغ-هوا، مع نظيرها الفرنسي جان إيف لودريان، وجهات النظر بشأن برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية التي تمثل أكبر التهديدات التي يواجهها العالم بأسره، وفقاً لوكالة «يونهاب».

وقالت كانغ إن «الاستفزازات المتكررة والتطور المطرد في القدرات النووية لكوريا الشمالية تمثل أكبر تهديداً للأمن في العالم»، وأضافت «أصبح من الضروري فرض العقوبات المتشددة والضغوط على كوريا الشمالية لحثها على العودة إلى طاولة المفاوضات».

ومن جهته، أشار وزير الخارجية الفرنسي إلى أن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن كوريا الشمالية، تساهم في تسوية الأزمة النووية.

وزيرا خارجية كوريا الجنوبية وفرنسا

وتبادل الوزيران وجهات النظر أيضا حول أن كل الخيارات للتعامل مع كوريا الشمالية مطروحة على الساحة، بما في ذلك العقوبات والضغوط وحتى المحادثات، يجب أن تستخدم جميعها للمساهمة في تسوية القضية النووية الكورية الشمالية، مؤكدين على سعيهما لإيجاد حلول سلمية، وفقاً لما ذكرته وزارة الخارجية في سيؤول.

واتفق الطرفان حول أولوية إدارة الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية، كما طالبا بيونغ يانغ بوقف الاستفزازات، والعودة إلى طاولة المفاوضات الرامية إلى إنهاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

من ناحية أخرى ذكر الجيش الكوري الجنوبي أمس الثلاثاء أن سول وواشنطن وطوكيو بدأت تدريباً يستمر يومين على تعقب الصواريخ استعداداً لأي اختبار صاروخي أو نووي تجريه كوريا الشمالية.

وقال الجيش في بيان: «إن التدريبات ستجرى في مياه قبالة سواحل كوريا الجنوبية واليابان».

وتعقد التدريبات كل بضعة أشهر في أعقاب اتفاق توصلت إليه كوريا الجنوبية والولايات المتحدة العام الماضي خلال الاجتماع الأمني التشاوري الذي يعقده البلدان سنوياً.

أستراليا تعتزم مساعدة الفلبين في مكافحة الإرهاب

جنود أستراليون

كانبرا – «وكالات»: قالت وزيرة الدفاع الأسترالية ماريز باين، أمس الثلاثاء، إن «أستراليا ستقدم تدريباً للحرب في المناطق الحضرية وتدريباً على مكافحة الإرهاب للقوات المسلحة الفلبينية لمساعدتها في مكافحة مسلحي تنظيم داعش».

وأضافت باين خلال مؤتمر صحفي مع وزير الدفاع الفلبيني دلفين لورينزانا، في كلارك فريبورت على هامش اجتماع وزراء دفاع الآسيان إن «قوات الدفاع الأسترالية ستقدم فرق تدريب متنقلة ستقوم بالتدريب على الحرب (في المناطق) الحضرية ومكافحة الإرهاب في الفلبين خلال الأيام القادمة».

وتابعت: «من خلال مشاركتنا الكبيرة في العامين الماضيين في الحملة ضد داعش في العراق وسورية، اكتسبت أستراليا المهارات والمعرفة التي يمكننا مشاركتها مع القوات المسلحة الفلبينية».

ويأتي هذا العرض بعد يوم واحد من إعلان لورينزانا انتهاء خمسة أشهر من الأعمال القتالية ضد المسلحين المرتبطين بتنظيم داعش في مدينة ماراوي جنوبي الفلبين.

وأقرت باين بأن تهديدات الإرهاب مستمرة في الفلبين، التي تعهدت فيها الجماعات الإسلامية المتطرفة بالولاء لداعش.

وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد استراليا حلقة نقاشية مع الفلبين بشأن موضوع جهود التعمير بعد الصراعات.

ونشرت أستراليا طائرتين للمراقبة في ماراوي منذ يونيو الماضي ساعدتا الجيش الفلبيني في إنهاء النزاع.

تتمات

الأمير: أنا من يحمي

في هذا الإطار أكد سمو الأمير أن الالتزام بالدستور الكويتي ثابت، «وإيماننا بالنهج الديمقراطي راسخ»، مضيفاً سموه: «لقد أكدت بأنني من يحمي الدستور، ولن أسمح بالمساس به فهو الضمان الأساسي بعد الله لأمن الوطن واستقراره».

وقال سموه: «إنني على يقين بأنكم جميعاً مجتهدون وحريصون على مصلحة وطنكم، ولكنكم بما تحملونه من أمانة المسؤولية وثقة مطالبون بوقفة تأمل وتقويم لمسيرتنا الديمقراطية ومعالجة سلبياتها ومظاهر الانحراف فيها، بما انطوت عليه من هدر للجهد والوقت وتبديد للإمكانيات والطاقات.

ولفت سموه إلى أن على الجميع أن يدركوا أن الهدف الأوحد لدولة الكويت من الوساطة الخليجية، إصلاح ذات البين وترميم البيت الخليجي «الذي هو بيتنا وحمايته من الانهيار»، مضيفاً سموه: «نحن لسنا طرفاً بل طرف واحد مع شقيقيه».

وشدد على أن مسيرتنا الوطنية التي تحث الخطى سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة تهددها أخطار خارجية جسيمة، وتعترضها تحديات داخلية صعبة. أما الأخطار الخارجية فهي الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والصراعات الطائفية، التي تدور رحاها غير بعيد عنا بل أصابنا بعض آثارها. ونحن في الكويت هذا البلد الآمن نحمد الله، ونشكره على نعمة الأمن والأمان والاستقرار والرخاء، التي ننعم بها والتي يتوجب علينا دائماً استذكارها والمحافظة عليها، وعلينا أن لا نغفل لحظة واحدة عن النيران المشتعلة حولنا، والمخاطر التي تهدد مسيرتنا والكوارث التي تطرق أبوابنا، ولجبنا جميعاً وعلى وجه الخصوص أنتم في مجلس الأمة، العمل على حماية وطننا من مخاطر الفتنة الطائفية، وتحصين مجتمعنا ضد هذا الوباء الذي يفتك بالشعوب حولنا وأجبنا جميعاً، الحرص على وحدتنا الوطنية وصيانتها وتعزيزها، فهي عماد الجبهة الداخلية ودرعها الواقي وسورها الحامي.

أضاف أن الأمن هو الأساس الذي تعتمد عليه وتنتظم حوله سائر الاهتمامات والخدمات وإذا انعدم الأمن تتعطل الحياة العامة. فليكن أمن الكويت واستقرارها هو الهم الأول والشغل الشاغل لنا جميعاً، ولتكن وحدتنا الوطنية غايتنا الأولى وهدفنا الأعلى. قد تختلف مشاربنا وتتنوع أصولنا وتتعدد طوائفنا، ولكن الوطن والولاء والانتماء واحد هو الكويت. وأوضح سمو الأمير أن التحدي الثاني الذي يعترض مسيرتنا الوطنية، هو ضرورة بل حتمية إصلاح اقتصادنا الوطني الذي يعاني اختلالات هيكلية صارخة، أولها الاعتماد على مورد طبيعي وحيد وناضب هو النفط والأعباء والتداعيات التي يفرضها سوق النفط وتقلباته، ارتفاعاً وانخفاضاً رواجاً وكساداً. ولذا فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي يجب أن يحقق تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وينصرف إلى تطوير العنصر البشري الكويتي تعليماً وتدريباً وتأهيلاً، ويستهدف ترشيداً حقيقياً جاداً للإنفاق العام ومعالجة مواطن الهدر فيه وتحسين كفاءة الأداء الحكومي لبناء مستقبل جديد واعد للكويت.

وقال سموه: أمام تطورات العصر وتحدياته وإزاء ما استشعره من قلق المواطنين تجاه حاضر وطنهم ومستقبله، أصبح تصويب مسار العمل البرلماني استحقاقاً وطنياً لا يحتمل التأجيل، وعليكم مسؤولية المبادرة لإجراء هذا التصويب من أجل صيانة وتعزيز أهم مكتسباتنا الوطنية.

أضاف: لقد أكدت بأنني من يحمي الدستور ولن أسمح بالمساس به، فهو الضمان الأساسي بعد الله لأمن الوطن واستقراره، فالتزامنا بالدستور ثابت وإيماننا بالنهج الديمقراطي راسخ، وإنني على يقين بأنكم جميعاً مجتهدون وحريصون على مصلحة وطنكم، ولكنكم بما تحملونه من أمانة المسؤولية وثقة أهل الكويت الكرام، مطالبون بوقفة تأمل وتقويم لمسيرتنا الديمقراطية ومعالجة سلبياتها ومظاهر الانحراف فيها، بما انطوت عليه من هدر الجهد والوقت وتبديد للإمكانيات والطاقات، وبما حملته من بذور الفتنة والشقاق.

وقال: عليكم أن تتبصروا خطواتكم قبل أن تضل الرؤية وتغيب الوجهة وترتبك معايير الحق والباطل وتضيع المصلحة العامة. نقولها بكل إيمان وإصرار، نعم للمراقبة المسؤولة، نعم للمساءلة الموضوعية، نعم للمحاسبة الجادة التي يحكمها الدستور والقانون وتفرضها المصلحة الوطنية، كما أن للممارسة النيابية أن تنضج، وأن للجميع أن يدركوا خطورة الأوضاع الراهنة سياسياً وأمنياً واقتصادياً وأن ينعكس هذا الوعي على ممارساتهم قولاً وعملاً.

وحول الأوضاع الخليجية حذر سموه من أن الأزمة الخليجية الحالية تحمل في جنباتها احتمالات التطور، وعلينا جميعاً أن نكون على وعي كامل بمخاطر التصعيد، بما يمثله من دعوة صريحة لتدخلات وصراعات إقليمية ودولية، لها نتائج بالغة الضرر والدمار على أمن دول الخليج وشعوبها.

ولفت إلى أنه يجب أن يعلم الجميع بأن وساطة الكويت الواعية لاحتمالات توسع هذه الأزمة، ليست مجرد وساطة تقليدية يقوم بها طرف ثالث بين طرفين مختلفين، نحن لسنا طرفاً ثالثاً، بل نحن طرف واحد مع الشقيقين الطرفين، هدفنا الأوحد إصلاح ذات البين وترميم البيت الخليجي الذي هو بيتنا، ونتحرك لحمايته من التصدع والانهيار، مؤكداً أن التاريخ وأجيال الخليج القادمة، بل أجيال العرب جميعاً لن تنسى ولن تغفر لمن يسهم ولو بكلمة واحدة في تصعيد وتأجيج هذا الخلاف، ويكون سبباً في انهيار هذا الصرح الجميل.

وقال سمو الأمير: إن مجلس التعاون الخليجي بارقة أمل واعد في ظلام الليل العربي، الشمعة التي تضيء النفق الطويل الذي يرقد فيه العمل العربي المشترك، ونموذج جديد يأن يحتذى للتوافق والتعاون البناء في الوطن العربي الكبير، وإن تصدع وانهيار مجلس التعاون هو تصدع وانهيار لآخر معاقل العمل العربي المشترك، وهنا أدعو أخواني المواطنين إلى التزام نهجنا في التهدئة، وتجنب التراشق العبثي، سعياً لاحتواء هذه الأزمة وتجاوزها بعون الله، فإن ما يجمعنا أكبر وأقوى بكثير مما قد يفرقنا، فلنتق الله في أوطاننا ولندعو الله جميعاً بأن تصفو القلوب وتهدأ النفوس وتلتئم الجروح ليكون مجلس التعاون الخليجي صرحاً شامخاً وقلعة راسخة وراية عز وأمان وازدهار.

وحذر سموه من خطورة التخريب المبرمج، الذي يحدث من خلال إساءة البعض استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، داعياً إلى الإسراع بوضع حد لذلك عبر الآليات المناسبة في إطار القانون، وبما يحفظ لمجتمعنا ثوابته ومكتسباته.

وفي ختام كلمته قال سموه: أحب أن أوجه من هذا المنبر كلمة إلى أحبائي أهل الكويت، أتحدث إليهم حديث الأب المحب لأبنائه، غايتي في هذه الدنيا ورسالتي في هذه الحياة أن أعمل – ما استطعت إلى ذلك سبيلاً – لرفعة هذا الوطن الكريم وإسعاد أبنائي أهل الكويت، هذا الشعب الوفي الذي كان للنوائب درعاً لوطنه، والذي كان في الملمات سنداً لقيادته، وذلك رداً لجميله وتقديراً لوفائه.. وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان».

الغانم: ما تعرض

التشريعي الـ 15، إن ذلك لا يتأتى إلا بضبط المالية العامة وإيقاف الهدر وتعزيز الترشيد وتحسين التخطيط الإنمائي وتطوير الأداء المؤسسي، «وهذا أمر لا مناص منه لتأمين حاضرنا والحفاظ على مستقبل أجيالنا».

ومن بين الاستحقاقات الضرورية لفت إلى تطوير البنية التحتية والمرافق الخدمية والارتقاء بالخدمات الصحية، ورفع جودة التعليم ودعم مرفق القضاء، وغير ذلك من الاستحقاقات التي أصبحت هما يشغل بال المواطنين وهاجسا لا يغيب عن خاطرهم.

وفي ما يلي نص كلمة رئيس مجلس الأمة:

«نرحب بكم يا سمو الأمير في قاعة عبدالله السالم الذي ترعرت يافعاً بين يديه.. في بيت الشعب الذي بسطت ظل رعايتك عليه.. في مؤسستنا التشريعية التي رفعت عاليا بناءها وأرسيت دعائمها فراحت في ظل برك بها «تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها».

نرحب بك قائداً حكيماً لمسيرتنا وربانا ماهراً لسفينتنا، التي حفظت لها توازنها واتزانها وعززت مكانتها ووزنها، فإذا هي تمخر العباب في سلاسة وانسياب غير متأثرة بأعاصير السياسة العاتية وتقلباتها المتوالية، وإذا هي في ظل هذا النهج المتين تأوي «إلى ربوة ذات قرار ومعين». وعضيدك في ذلك سمو ولي عهدك الأمين صاحب الرأي الرشيد والنظر السديد.

نرحب بك – يا سمو الأمير – وما أثرك تتزاحم في آذاننا وتتسابق إلى ألسنتنا، فلا ندري ما نأخذ منها وما ندع، ويضيق الوقت بذكرها وإن اتسع.

تمتزج بمشاعر شعبك حتى كأنه نبض في قلبك وتدنو منه حتى كأنك شيء فيه، فلا يفقد تهنئتك في فرح ولا مواساتك في ترح.

وتتخذ من بالغ حكمتك سياجاً حامياً من الأخطار ومن ثاقب رأيك معراجاً مبلغاً للأوطار، ومن ماضي شجاعتك ضماناً للأمن والاستقرار.

نبذت نهج الإفراط والتفريط واخترت نهج الاعتدال الوسيط وسرت بشعبك على طريق قويم الاستواء وجمعتهم على كلمة سواء.

تتقدم بك الأيام فتزيدك حكمة وتتلقاك الأعباء فترفعها بعزمة فلا تنال من عزيمتك الأيام، ولا تقف دون عطائك الأعوام بل تذللها بإرادة ماضية ونفس إلى العلياء متسامية.

الإخوة والأخوات.. نفتتح في هذا اليوم المبارك دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر، وسط جملة من التحديات والملمات والمستجدات والمتطلعات والمهام والالتزامات، التي سأحاول أن أتناول بعضها وأتحدث بما يتيسر عنها.

لقد مثل مجلس التعاون الخليجي منذ بداية تأسيسه أنموذجاً متميزاً فريداً ببنائه المتماسك ونسيجه المتجانس وعاداته المتماثلة وتقاليده المتناغمة، فإذا هو لحمة واحدة وعلاقة راشدة وأخوة حميمة وصلات كريمة ومودة وتحاب ومصاهرة وأنساب. لقد كان مجلس التعاون الخليجي هو أعظم منجز تاريخي يحققه قادته العظام لأبنائه الكرام.

إذ هو حصننا المنيع ودرعنا الواقية وبيتنا الجامع وأسرتنا الكبيرة.

هو السند والعماد والثروة والاقتصاد والوحدة والاتحاد والعمق والامتداد، والقوة والمهابة والحصانة والمناعة.

هو مجلس التعاون الخليجي الحبيب الذي تجذر في نفوسنا وامتزج بمشاعرنا وخالط بشاشة قلوبنا.

هو منجزنا الكبير ورمزنا الأثير الذي لا نقدر على تصور أن نفقده بأي حال، أو أن يكون عرضة للتفكك والزوال.

من أجل هذا وغير هذا، كان الحفاظ عليه والاستمساك به يقع في أولى أولوياتنا ويحتل الصدارة من اهتماماتنا.

ومن أجل هذا وغير هذا كان ما تعرض له من اهتزاز وما حدث بين بعض دوله من توترات أمراً صادماً لنا وضعنا معه أيدينا على قلوبنا إشفاقاً على مجلسنا الذي هو الإطار الجامع لوجودنا والرمز العظيم لوحدتنا وقوتنا.

ومع أنه آلمنا وبلغنا ما حدث وودنا أنه لم يحدث، إلا أننا – مع ذلك – على يقين بأنه لن يعدو أن يكون خلافاً وقعاً بين أشقاء، والشأن في خلاف أهل البيت الواحد والأسرة الواحدة أنه مهما ارتفعت حدته وبلغت شدته فإنه لن يلبث أن يزول.

لسنا نفترض ألا يقع خلاف بين الأشقاء، لكننا نفترض إن وقع أن تبادر إلى معالجة أسبابه وسد منافذه وأبوابه، حتى تعود المياه إلى مجاريها والصلات إلى طبيعتها.

ولقد كنت – يا سمو الأمير – سباقاً إلى هذه الغاية مبادراً إليها، إذ ما كادت الأزمة الخليجية تلقي بظلالها حتى سارعت إلى العمل على احتوائها، فكان أن أعلنت عن الوساطة الكويتية التي حظيت بدعم دولي واهتمام محلي وإقليمي والتي هي الوساطة الوحيدة التي علقت الشعوب العربية آمالها بها وعول المجتمع الدولي عليها.

ورحت – على إثر ذلك – تجوب الأجواء وتنتقل من عاصمة إلى أخرى وترسل المبعوثين وتبعث الرسائل وتوالي الاتصالات على نحو يشد الاهتمام ويستثير الإعجاب فكنت – بحق – رجل السلام والمساعي الحميدة والمباحثات الرشيدة وما زلت حتى الآن تواصل سعيك المشكور وعملك المبرور تستلهم في ذلك قوله تعالى «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم».

الأخوة والأخوات.. إن الهموم المحلية وأعباء الأزمة الخليجية التي يضطلع بها صاحب السمو الأمير لم تنسه هموم مجتمعه العربي وعالمه الإسلامي، فلم يغب عن نظره ما يحدث في سوريا والعراق واليمن وروهينغيا وغيرها، وكذلك لم يفارق دائرة اهتمامه الأقصى السليب ومسرى الرسول الحبيب الذي حل من نفسه محل نبضه من قلبه.

وحين قمنا – نحن ممثلي مجلس الأمة أبناء الشيخ صباح الأحمد وتلاميذ مدرسته بـ، ما يمليه علينا واجبنا الإيماني وضميرنا الإنساني وإباؤنا العربي من نصرة قضية الروهينغيا والتصدي الرادع لمثل الكنيست المتطاول، حين قمنا بذلك تلقينا على الفور رسالة عزيزة كريمة هي أغلى رسالة تصلنا من أغلى إنسان، ارتبطت به مشاعرنا نزلت برداً وسلاماً على قلوبنا، وأشعرتنا كم هو إنسان عظيم من أرسلها إلينا ومن بها علينا إنها رسالة سمو أمير البلاد التي عكست دقة متابعته وكريم عنايته وعظيم تفاعله ونبل نفسه.

أجل يا سمو الأمير تلك الرسالة كانت أغلى وسام تضعه على صدورنا، وأبهى تاج تتوج به رؤوسنا وأثمن هدية تضعها في أيدينا.

لقد شددت بتلك الرسالة أزرنا وأشعرتنا بصواب موقفنا تلك – في الوقت نفسه – شللت قدرتنا على التعبير وأعجزتنا عن التصوير فلم ندر بم نرد عليك أيها الكبير.

إننا اليوم أمام تحديات كبيرة واستحقاقات وطنية جديرة تأتي في طليعتها الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، لرفع معدلات النمو وتوفير فرص العمل وتحسين مناخ الاستثمار، وهنا لا يتأتى إلا بضبط المالية العامة وإيقاف الهدر وتعزيز الترشيد وتحسين التخطيط الإنمائي وتطوير الأداء المؤسسي وهذا أمر لا مناص منه لتأمين حاضرنا والحفاظ على مستقبل أجيالنا.

ومن الاستحقاقات الضرورية تطوير البنية التحتية والمرافق الخدمية والارتقاء بالخدمات الصحية ورفع جودة التعليم، ودعم مرفق القضاء وغير ذلك من الاستحقاقات التي أصبحت هما يشغل بال المواطنين وهاجسا لا يغيب عن خاطرهم.

إن نواب الشعب هم لسانه المعبر عنه ومحاموه المدافعون عن حقوقه ووكلاؤه المراقبون لحكومته.

تلك هي مهمتهم وتلك هو شأنهم والواجب يستلزم أن تدور اهتماماتهم في هذه الأفلاك، وأن تكون مناقشاتهم أمينة عادلة لا تتنازل عن الحق ولا تذعن للباطل وأن يتجردوا عن حظوظ أنفسهم فلا تكون مناقشاتهم ضرباً من الاستعراض لدغدغة عواطف الجمهور، بحثاً عن مكاسب سياسية وتحقيقاً لأهداف دعائية ومآرب انتخابية.

إن نواب الأمة معنيون بتجسيد روح التعاون مع السلطة التنفيذية بما فيه خدمة للمواطن وتحقيق مصالحه، فليست السلطتان: التشريعية والتنفيذية ضدين متنافرين بل هما – إن صلحت النوايا – كيانان متكاملان يلتقيان لتحقيق خير الوطن والشعب.

وحين تكون الملفات المطروحة للنقاش ذات صبغة فنية وصيغة تقنية، فإن الأولى بالنواب إحالتها إلى ذوي الاختصاص لتقديم الرأي الفني والإرشاد التقني، حتى لا نقع في خطأ ندفع فيه ثمناً غالياً، كما حدث في قضايا سابقة كثيرة.

إن الحكومة هي المعنية بضبط الحركة العامة للحياة هي التي ترسم خطط المستقبل، وتنفذ خطط الحاضر وترعى شؤون المواطن وتوفر الخدمات له وتحفظ حقوقه وتوفر أمنه، هي فريق العمل المتكامل الذي يحمي الوطن من خارجه ويرعى المواطن في داخله.

وهي – لذلك – بحاجة إلى مواكبة حركة الحياة برسم الخطط التي تستوعب المستجدات، وتساير التطورات بما يحقق للشعب حياة طيبة رخية آمنة مستقرة.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري للجهود المشكورة التي يبذلها سمو رئيس مجلس الوزراء وحكومته في خدمة الوطن والمواطنين، وإن كان المأمول أكبر من المبذول، والمستحق أعظم من المحقق.

بدوره أكد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء أنه لا بديل عن التعاون الجاد المثمر بين مجلس الأمة والحكومة، في إطار علاقة تكاملية وتكريس العمل الإيجابي المشترك الذي يساهم في تحقيق المصلحة العامة، ويضع التنمية الشاملة المستدامة على مسارها الصحيح».

وقال المبارك في كلمته: إن التعامل مع الواقع الجديد والتحديات المحيطة في المنطقة، يستوجب قراءة واعية وفكراً جديداً ومنهجاً مختلفاً وعملاً جاداً يواكب تلك التطورات والتحديات ليوفر الأسباب والمقومات الحقيقية «لتحقيق الإنجازات المنشودة لمجتمعنا».

وشدد سموه على العزم على استمرار التعاون البناء بين مجلس الأمة والحكومة إلى أبعد الحدود على أساس من الثقة والاحترام المتبادلين داعياً – باسم الحكومة – المجلس إلى فتح صفحة جديدة من التعاون الحقيقي الجاد يجسد الشراكة المسؤولة، في التصدي لقضايانا الجوهرية والنهوض بوطننا إلى المكانة المستحقة.

واستجابة لتوجيهات حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه بأن تكون الطاقة المتجددة تمثل 15 بالمئة من إجمالي الطاقة المنتجة فقد بادرت مؤسسة البترول الكويتية بإنشاء وإدارة وتشغيل محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية.

وفيما يتصل بمشاريع البنية التحتية فإن مشروعات شبكة الطرق السريعة تسير بحسب الجدول الزمني المخطط لها وقد تجاوز الإنجاز في مشروع جسر الشيخ جابر نسبة 80 بالمئة بما يسمح بافتتاحه في نهاية 2018.

كما بدأ العمل في المطار المساند والذي يتوقع افتتاحه في عام 2018 ويجري العمل وفقاً للمخطط الزمني للمطار الجديد.

بصفة عامة فإن كافة المشروعات الاستراتيجية تسير حسب المخطط لها وسيتوالى الانتهاء من غالبيتها بنهاية الخطة الإنمائية الثانية عام 2020.

وأخ رئيس مجلس الأمة الموقر.. الإخوة والأخوة الأعضاء المحترمين.. إن أهل الكويت ينتظرون منا أن نرتقي إلى مستويات التحديات القائمة ومواجهة المستجدات التي تشهدها المنطقة مدركين لمخاطرها وأبعادها وانعكاساتها علينا.

ولا شك بأن مواجهة تلك التحديات تستوجب تأمين أجواء الاستقرار والطمأنينة في نفوس المواطنين وتكريس الثقة في مؤسساتنا الدستورية وبناء الأسس والمقومات الكفيلة بتعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي يمكن المجلس من ممارسة دوره التشريعي والرقابي على نحو موضوعي جاد ويتيح للحكومة وأجهزتها التنفيذية إنجاز مهامها ومسؤولياتها وواجباتها بما يلبي آمال وتطلعات المواطنين نحو مستقبل آمن وزاهر للأجيال القادمة.

ولذلك فإن الحكومة تدعو المجلس الموقر لفتح صفحة جديدة من التعاون الحقيقي الجاد يجسد الشراكة المسؤولة في التصدي لقضايانا الجوهرية والنهوض بوطننا إلى المكانة المستحقة – وإنا على ذلك قادرون بإذن الله – وإننا على ثقة كبيرة بالإخوة أعضاء المجلس في تحقيق التعاون المأمول لنتمكن جميعاً من حمل الأمانة الغالية وتحقيق الغايات المنشودة.

أسأل المولى عز وجل العون والسداد وأن يديم على كويتنا العزيزة نعمة الأمن والأمان والرخاء وأن يعلي مكانتها ويحفظ أهلها تحت راية حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله ورعاهما. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

العبد الله: استجوابي

المصلحة العامة لم تكن هي الهدف من تقديم هذا الاستجواب، معرباً عن الأسف لما صاحب الاستجواب من ظروف وملابسات، تؤكد عدم الالتزام بالضوابط الدستورية وأحكام اللائحة الداخلية وقرارات المحكمة الدستورية.

أضاف: «يجب على عضو مجلس الأمة أن يراعي في توجيهه الاستجواب المصلحة العامة كهدف لا ينبغي الحياد عنه»، مبيناً أن المقصود بالمصلحة العامة هي «الأمور التي تتعلق بصلاح المجتمع ووحدته وأمنه واستقراره، وحماية الدولة من كل ما يتهددها».

وقال: إنه لذلك وجب أن يتجنب الاستجواب المساس بالمصلحة العامة، وأن يكون بعيداً تماماً عن المزايدات فيها وعن إثارة مشاعر الجمهور أو إشعال الفتن بين فئات المجتمع.

وأوضح الشيخ محمد أن «الاستجواب لا ينبغي أن يكون أداة للمناورات السياسية، ولا يجب أن يكون هدفاً بحد ذاته تحركه الأهواء وتوجهه الشخصانية سعياً لتلبية غايات بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة ومقتضياتها، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية في قرارها التفسيري في الطلب المقيد برقم (10) لسنة 2011».

ودعا إلى تمكين المجلس من القيام بدوره «في ترسيخ الأعراف الدستورية السليمة، وإبطال الممارسات التي لا تتفق وأحكام الدستور والتقاليد البرلمانية».

أضاف أن الدستور اشترط في الاستجواب أن يكون استخدامه كإحدى الأدوات الرقابية لمجلس الأمة، «مقيداً بالشروط والضوابط التي حددها الدستور وأبرزتها اللائحة الداخلية وقرارات المحكمة الدستورية، وذلك بهدف المحافظة على مكانة هذه الأدوات وصيانتها وتجنب هدرها، فيما لا يخدم المصلحة العامة وأهمها أن يكون موضوع الاستجواب واضحاً، محدداً بوقائع تحصر أسانيدها حتى يتخذ المستجوب عدته ويستعد لمناقشته».

وقال: إن «الاستجواب الماثل خالف هذا الضابط وجاء مجهلاً وقد تم عقب استيضاح فيما هو مجهل وورد الرد بتحديد بعض ملاحظات ديوان المحاسبة، وهو ما سيتم قصر الرد في هذا الاستجواب فيما ورد في صحيفته وكتاب الاستيضاح، دون أي وقائع أو موضوعات أخرى إعمالاً لما انتهى إليه الخبير الدستوري لمجلس الأمة من أن المناقشة في الاستجواب تحدد بما ورد في صحيفته».

ورأى أن الاستجواب خالف صراحة أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية مبيناً أنه سيرد على كل ما ورد في الاستجواب «حتى لا أتهم بالتهرب من الرد عليه، لكن أترك للمجلس الموقر اتخاذ قراره فيه بما يوجبه الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وقال إنه سيرد على الاستجواب «من منطلق البر بالقسم الذي أقسمناه باحترام الدستور وقوانين الدولة وأداء واجبات منصبنا، والمسؤولية التي حملني إياها صاحب السمو أمير البلاد بإخلاص وأمانة».

من جهته أكد عضو مجلس الأمة الدكتور عبدالكريم الكندري أهمية المادة (100) من دستور دولة الكويت، التي أعطت النائب الحق في استجواب رئيس الوزراء والوزراء.

وقال الكندري إن المادة (100) من الدستور «اصطدمت في السنوات الأخيرة بمحاولات البعض في التشكيك والإفشال، الأمر الذي جعلني اليوم أقف للدفاع عن هذا النص الدستوري الذي يقضي بأن المساءلة السياسية هي جوهر النظام البرلماني».

أضاف أن الهدف من هذا الاستجواب معرفة الوضع القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت، وذلك عن توجيهه سؤالاً برلمانياً عن الشكل القانوني للغرفة.

وقال: «كوني أحد ممثلي الأمة وخلال حملاتنا الانتخابية تكلمنا عن التصدي لوثيقة الإصلاح الاقتصادي، وهذا الاستجواب لمعرفة الوضع القانوني لغرفة التجارة فهي غرفة تجارية ومؤسسة ذات نفع عام».

وحول محور إدارة الفتوى والتشريع في الاستجواب أوضح أن الجميع يعلم أن إدارة (الفتوى) هي محامي الدولة، وتمثلها في الداخل والخارج وتبدي الآراء وتصدر الفتاوى.

وأشار إلى توجيهه عدداً من الأسئلة البرلمانية حول المستشارين الوافدين في (الفتوى) وعن أسباب التعاقد مع 18 مستشاراً وافداً، في ضوء وجود الكفاءات الوطنية.

ولفت إلى دور المكتب الفني في إدارة (الفتوى)، معتبراً إياه بأنه «المطبخ الذي يعطي الرأي النهائي»، مضيفاً أن المكتب الفني «يتولى كتابة مراسيم الحل ويراجع الكتب القانونية، وإعداد قرارات شؤون الأعضاء وتوحيد الآراء القانونية المختلفة».

وتساءل عن أسباب زيادة أعداد المستشارين الوافدين في المكتب الفني لـ(الفتوى) وتقاضيهم رواتب ومميزات عالية عبر عقود الاستعانة مقارنة بنظرائهم الكويتيين.

وعن محور البطالة في الاستجواب تساءل النائب الكندري عما إذا كان لدى الحكومة خطة لإيجاد 240 ألف وظيفة للمواطنين والمواطنات خلال السنوات العشر المقبلة، موضحاً أن هناك أكثر من 20 ألف مواطن سيدخلون سوق العمل خلال الفترة المقبلة وأن الكويت مقبلة على زيادة سكانية رهيبة.

وذكر أن أعضاء مجلس الأمة تكلموا عن قضية البطالة وبدأوا يبحثون عن حلول لها كونها تمثل هاجساً لأولياء الأمور الذين يريدون إيجاد وظيفة لأولادهم.

بدوره قال النائب رياض العدساني أن هنالك تداخلاً وتشابكاً في الاختصاصات لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع قطاعات كثيرة مدرجة تحت سلطة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

وأشار العدساني إلى تقارير ديوان المحاسبة التي قال إنها أثبتت وجود «تضخم» لمصاريف (الأمانة)، موضحاً أنها قامت بتجديد عقود لموظفين في قطاعات مدرجة تحت مظلة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لمدة سبع سنوات رغم أن هذا التجديد مخالف لقرارات الديوان.

وقال إن ديوان المحاسبة سجل زيادة في ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تقدر بثلاثة ملايين و600 ألف دينار (نحو 11,9 مليون دولار) لتجديد بعض العقود لمدة سبع سنوات دون التأكد من مدى الاستفادة منها.

ولفت إلى وجود مخالفة سجلها ديوان المحاسبة بأن الأمانة لا تلتزم بقرارات مجلس الوزراء، لاسيما القرار رقم 283/2011 بشأن عدم تناسب أعداد الموظفين بحجم العمل.

وتطرق إلى قيام (الأمانة) بتأجير مبان للقطاعات المدرجة تحت مظلة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بقيمة إيجارية تصل إلى ستة ملايين دينار سنوياً (نحو 19,8 مليون دولار) رغم توفر أراض تملكها الدولة تابعة لهذه القطاعات.

وذكر أن جهاز المراقبين الماليين سجل 1000 مخالفة على ديوان الخدمة المدنية و129 مخالفة على وزارة الإعلام و12 مخالفة على الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأربع مخالفات على إدارة الفتوى والتشريع علماً بأن جميع هذه الجهات الحكومية تتبع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

وحول محور البطالة قال إن أكثر المواطنين يعانون من البطالة، مشيراً إلى خطورتها على المجتمع، نظراً لما تسببه من إحباطات للشباب.

السبيعي والعتيبي

ورياض العدساني لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله، وتحسبًا لأي طلب لطرح الثقة يعقب هذا الاستجواب.

وأشاروا إلى استجابة النائبين شعيب المويزري ونايف المرداس لطلبهم تأجيل الاستجواب، الذي كانا ينويان تقديمه، على أن يتحدثا مؤيدين للاستجواب الذي سيتقدم به النواب الثلاثة.

وأوضح النائب الحميدي السبيعي أن الاستجواب جاهز وسيكون بحدود عشرة محاور تغطي كل القضايا الموجودة في الوزارة، مؤكداً أن مفاجآت كثيرة ستظهر في الاستجواب معززة بالمستندات والأدلة وأنه لن يكون استجوابًا تقليديًا.

وكشف عن أن محاور الاستجواب تدور حول ملفات الإعاقة والشؤون والمساعدات الاجتماعية و(الكويتية) و(كاسكو) والجمعيات التعاونية والأحكام القضائية والقوى العاملة والتركيبة السكانية والوافدين وتهميش الكفاءات الكويتية من حيث التعيين والنقل.

وأكد السبيعي أن الاستجواب لن يكون الهدف منه التجريح أو التطرق للأمور الشخصية، مشدداً على أنه سيكون استجوابًا راقيًا جدًا.